

الأزهر في مفترق الطرق

—>>><<<—

كان الاقتراح الذي عرضناه على مشيخة الأزهر ووزارة المعارف لحل مشكلة الأزهر رجع واحد في مختلف البيئات هو الشائبة على الأصل فيه والاتفاق على النجاة منه . والأصل فيه توحيد التعليم الابتدائي والثانوي بين أبناء الأمة ؛ فلا يكون الفرق بين التوجهين إلى الدين أو إلى اللغة ، إلا كالفرق بين التوجهين إلى الحقوق أو إلى الطب . والنجاة منه تجديد الأزهر ليسير الزمن ، وتنظيمه ليزامل الجامعة ، فيخرج للعالم العربي كله رجالا للدين وعلومه أو للغة وفنونها يكون لهم ما للجامعيين من فضيلة المشاركة ومزية الإخصاء . إنما كان الاختلاف في مدد الدراسة ، أو عدد الكليات ، أو حظ القرآن من المناهج ، أو نصفية الحال القائمة ، وهو اختلاف في الفروع لا في الأصل ، وفي الوسائل لا في النجاة . والذي يفتينا الآن أن يقبل القاعون على أمر الأزهر هذا الاقتراح . فإذا قبلوه أمكن المختصين والمفكرين يومئذ أن يدبروا الرأي فيه فيصلاوا المجرى ويكملوا الناقص . على أن أخوف ما أخافه على هذا الاقتراح أن بطول استثنائه على المكاتب الرسمية حتى يُنسى ، أو يحول بعض الحوائل النفسية دون النظر فيه حتى يهمل . والشائع الذي يثبتته الواقع أن الرأي أو الأمر إذا لم يدل عليه إلحاح الضرورة ، أو يدفع إليه ضغط الحوادث ، لا يحظره أحد بياله مهما كان أثره في سياسة الدولة أو خطره على حياة الأمة . والأمر من قبل ومن بعد إنما يعنى شباب الأزهر ، فإذا تركوه رهن الطوارئ أو جعلوه في أيدي القادر، ظلوا كما كانوا : طلابا من غير علم ، أو علماء من غير عمل . الأزهر يقف الآن في مفترق الطرق ، ولا يذهب به إلى الأمام إلا طريق واحد ، فإذا ضل به رجع إلى الوراء أو خبط في مجاهل الأرض لا يصيب غرسا ولا يبلغ غاية . والنتيجة الحتمية لهذه الحال أن ينتقل معنى الأزهر إلى الجامعة ويبقى لفظه المبارك حيث كان . ومن بوادر هذا الانتقال المنوي انضمام دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول ؛ فان معنى ذلك الانضمام سلب الاختصاص الثانوي من الأزهر . ولن يجدي على كلية اللغة العربية ما يمدونها اليوم من التثوية بينها وبين دار العلوم في معهد التربية ؛ فان

دارالعلوم ستفيد من نفوذ الجامعة ونظمها ما يوسعها ويمعقها . تستوعب شؤون العربية وآدابها استيعابا لا يترك وراءه فضلا بقى الاختصاص الديني للأزهر ، والكلام في سلبه حديد قديم لا يزال يتردد على أفواه ذوي الرأي كلما فكروا في توح القضاء الأهلي والشرعي والمختلط ؛ فهم يشيرون بأن تتمم كالحقوق في تدريس الشريعة ليستطيع التخرجون فيها أن يكرؤ قضاة أو محامين في الدوائر التي تستشأ للأحوال الشخصية في محكمة أهلية ، شأنهم في ذلك شأن زملائهم في الدوائر المدنية والتجارية والجزائية .

أما أصول الدين فقد فكرت كلية الآداب — وأطأ لا تزال تفكر — في أن تنشئ لها معهدا أو كلية تدرسها على المنهج الجامعي في التقصى والاستيعاب والموازنة . فإذا أصبح تراث الأزهر نهباً مقسما بين كليات دارالعلوم والحقوق والآداب ، وأضفت إلى ذلك أن التعليم الابتدائي والثانوي سيكون كله بالجمان — والمجاز ميزة الأزهر — شككت في أن يتقدم بعد ذلك اليوم إلى المعاد الدينية طالب يريد أن يتعلم ليعيش .

الأمر إذن جد ؛ وجده أخطر من أن يعالج بالتهوين أو التسكين أو المظل . وليس من الإخلاص للأزهر أن نقول إن علوم الدين والدنيا فيه ، وأن له من جلاله الأثر في نفوس المسلمين ما يقا ويكفيه ؛ فإن « المجاورة » بمنها الموروث عهد قد انقضى والتعب بدراسة الفقه للفقه تقليد قد مضى ؛ وانتقال القيادة العالمية اليوم إلى رجال العلم الخالص أمر يبعث على طول التفكير في إعداد النشء لمجاهة الحياة بأنظمتها التنوع وأساليبها الجديدة . والسكك الآن للشباب من الأساتذة والطلاب ، فإلى هؤلاء وهؤلاء نسو الحديث . والحزم الجدير بأهل الذكر أن يفضحوا الرأي في ه الاقتراح قبل أن يجاوزوا (منعرج اللوى) ، فإني لأخشى الايتبين وجه الرشد فيه إلا بعد ذهاب الفرصة وزوال القدرة . وإن قيم يفاخر بهم الأزهر من أسثال الأساتذة : شلتوت وعرفة والجبار والعمرادى ودرارز وأبي الميرون والمراني والمدني والبهي والصميدى من زبأهم أن يتركوا جامعتهم القديمة العظيمة في مهيب الأعاصير تزلزل أركانها وتهدد كيانها ، وقصارى ما يملكون لها دة لا يصنع معجزة ، أو بكاء لا يدفع مضرة .

حميد بن زيات